إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين 2016 المسؤولية المشتركة: بين الالتزامات والتحدي

The New York Declaration on Refugees and Migrants of 2016

The Common Responsibility: Between Obligation and Challenges

رؤوف منصوري(*) RAOUF MANSOURI
باحث دكتوراه علوم وأستاذ مساعد أ، جامعة
محمد لمين دباغين سطيف2، كلية الحقوق
والعلوم السياسية-قسم الحقوق
r.mansouri@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام:2020/02/02 تاريخ القبول:2020/12/28

الملخص:

تعتبر المسؤولية المشتركة عن حماية حقوق الانسان للمهاجرين واللاجئين، من بين أهم النقاط في إعلان نيويورك 2016، والتي تهدف إلى تبني الدول اتفاقين عالميين حول الهجرة اللجوء سنة 2018؛ من أجل وضع إطار قانوني دولي لإدارة الظاهرتين من منظور حقوق الانسان، ولتخفيف الضغوط على الدول وبناء قدراتها، مع الاعتراف بعلاقة الهجرة والتنمية وضرورة التعاون الدولي المرتكز على أسس ومعايير الحوكمة العالمية للهجرة، من أجل حماية وترقية حقوق المهاجرين واللاجئين. ولكن يبقى هذا الأمر متعلقا بمدى التزام الدول فعليا بمحتوى الإعلان والاتفاقين عند تعارض مفهومي أمن الدول وأمن الفرد.

الكلمات المفتاحية: الحماية الدولية لحقوق الإنسان -الحوكمة العالمية للهجرة -اتفاق العالمي للاجئين -اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية

Abstract:

The common responsibility for protecting the human rights of migrants and refugees is one of the most important points in the New York Declaration 2016, which aims to adopt two global agreements on migration and asylum in 2018, to establish an international legal framework for the management of the two phenomena from a human rights perspective, to reduce the pressures on states and build their capacities, while recognizing the relationship of migration and the development and the need for international cooperation based on the foundations and standards of global migration governance, in order to protect and promote the rights of migrants and refugees. However all of these depends on the states' commitment to the content of the declaration and the two agreements, when the concept of state's security conflicts with indivual's security.

Keywords: International Protection of Human Rights; Global Governance of Migration; Global Compact on Refugees; Global Compact for Safe; Orderly and Regular Migration

*رؤوف منصوري

مقدمة:

شهد المجتمع الدولي خلال العقود الماضية العديد من حركات اللجوء والهجرة، بحيث أصبح تنقل الناس من بلد إلى آخر بأعداد أكبر من أي وقت مضى، بحثا عن فرص أفضل، وهروبا من الأوجه المتعددة للأمن.

وأمام هذه الأعداد الضخمة، التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا للدول في مجال الحوكمة العالمية للهجرة، ومدى التزامها باحترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، لذا عملت الفواعل الحكومية وغير الحكومية؛ على اعتماد في هذا الموضوع على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتبنت الإعلان السياسي: إعلان نيويورك من أجل اللاجئين

والمهاجرين في 19 سبتمبر 2016، من أجل تبني مستقبلا، اتفاقين عالميين حول الهجرة واللجوء؛ وهذا ما نجح فيه المجتمع الدولي عندما تبنى اتفاق عالمي بشأن

الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية في مراكش سنة 2018، واتفاق عالمي بشأن اللاجئين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: (A/73/12) الصادر في 17 ديسمبر 2018.

لهذا سنتناول الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي أهم التحديات التي يواجهها للمجتمع الدولي بسبب تكريس وتبني الالتزامات الدولية الناتجة عن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين؟

وذلك بالتركيز على الإشكاليات الفرعية التالية:

1 فيما تتجلى الالتزامات الدولية المكرسة للمسؤولية المشتركة لحماية حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين في إعلان نيويورك؟

2 فيما تتمثل أهم التحديات لتبني؛ اتفاق عالمي بشأن اللاجئين في 2018، واتفاق عالمي من أجل الهجرة الأمنة والمنظمة والقانونية في 2018؟

لمعالجة هذا الموضوع ارتأيت أن يكون من خلال النقاط التالية:

1- الالتزامات الدولية المكرسة للمسؤولية المشتركة من أجل حماية اللاجئين والمهاجرين في إعلان نيويورك 2016

تضمن الإعلان مجموعة من المبادئ والأسس القانونية، المكرسة للمسؤولية المشتركة في التعامل مع ظاهرتي الهجرة واللجوء والمقرة لالتزامات تسعى الدول إلى تنفيذيها وفقا لآليات التعاون الدولي والإقليمي والثنائي والحوكمة العالمية للهجرة، لهذا سنعالجها في النقاط الثلاث التالية:

1-1 الالتزامات المشتركة في حماية اللاجئين والمهاجرين

يهتم كل من المجتمعين الوطني والدولي بحماية حقوق الإنسان، حيث تضطلع الحماية الدولية بضمان احترام وتطبيق الحقوق المقررة للإنسان من قبل الدول،

(غسان، 2013، صفحة 82) يقصد عموما بالحماية الدولية: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الدولية إزاء دولة ما، للتأكد من مدى التزامها بتنفيذ ما تعهدت به في الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان (غسان، 2013، صفحة 87) والكشف عن انتهاكها ووضع مقترحات أو اتخاذ إجراءات لمنع هذه الانتهاكات"؛ ومن بين الالتزامات التي تقع على مسؤولية الدول هي: حماية حقوق اللاجئين (الفتلاوي، 2017، الصفحات 298-302) ودراسة طلبات اللجوء وحماية حقوق المهاجرين (الدليمي، 2017، صفحة 169) ولهذا سندرس أهم الالتزامات التي يتضمنها إعلان نيويورك لعام 2016 في النقاط التالية:

1-1-1 الالتزام بتحسين ظروف الاستقبال والتكفل باحتياجات الفئات الهشة

اللجوء والهجرة يشكلان تحديا ماليا خاصة إذا تعلق الأمر بتوفير الظروف الإنسانية الملائمة لكل الفئات الهشة كالنساء والأطفال، لذا يجب "إتباع نهج شامل في التعامل معهما، وكفالة حصول جميع الأشخاص على استقبال يركز على حفظ الكرامة الإنسانية ومراعاة الاعتبارات الجنسانية". (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة *A/71/L.1، 2016، صفحة 7)

بموجبه التزمت الدول بضرورة "تلبية الاحتياجات الخاصة لمن يعيشون في ظل أوضاع هشة ويسافرون ضمن حركات النزوح الكبرى وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي..." (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة *A/71/L.1، 2016، الصفحات 7-8)، خاصة النساء المعرضات للخطر والأطفال، ولا سيما الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلون عن أسرهم، والمنتمون إلى أقليات عرقية ودينية، وضحايا العنف، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة...وضحايا الاتجار بالبشر

(Jacqueline, 2014, pp. 248-274)وضحايا الاستغلال والاعتداء في سياق تهريب المهاجرين (مصباح، 2018، الصفحات 47-48).

1-1-2 التعاون في إدارة الحدود من منظور حقوق الإنسان

نظرا لعولمة الهجرة واللجوء فإنهما تشكلان تحدي لسيادة وللأمن القومي (زروقي، 2017، صفحة 118) في الدول المقصد أو الدول العبور، عند ارتباطها بكل من الجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب؛ هذا ما قاد الدول إلى تبني مقاربة أمنية صلبة في التعامل معها؛ إذ ترتكز بالأساس على التجريم والعقاب، مما زاد من حالات انتهاكات حقوق الإنسان على مستوى الحدود.

لهذا سلمت الدول الملتزمة بأن:" لها حقوق وعليها مسؤوليات...فيجب أن تكون إجراءات مراقبة الحدود متوافقة مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين...وأن تقوم بتكوين الموظفين في المناطق الحدودية على احترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يعبرون الحدود الدولية" (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة *A/71/L.1، 2016، صفحة 8)؛ وعلى سبيل المثال: معالجة حالات النزوح غير الآمنة للاجئين والمهاجرين، وتعزيز آليات البحث والإنقاذ وضمان الرعاية الصحية والتعامل مع الظاهرتين من منظور جناسي؛ وذلك بالاحترام الكامل لحقوق النساء والفتيات المهاجرات أو اللاجئات (Jacqueline, 2014, pp. 264-270) . وأيضا تدريبهم على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل الأطفال المهاجرين واللاجئين، بغض النظر عن وضعهم ودائما في إطار حماية مصلحة الطفل على أفضل وجه (MARTENS Jérome, 2012, p. 171).

1-1-3 مراجعة سياسات التعامل مع الهجرة واللجوء

لم تتخلى بعض الدول عن المقاربات الأمنية في سياستها؛ لذا نص الإعلان على ضرورة مراجعة سياسات الدول في التعامل مع الظاهرتين، من خلال النقاط التالية: (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة *A/71/L.1، 2016، الصفحات 10-12)

1-1-3-1: لكل فرد الحق في إتباع الإجراءات القانونية لدى تقييم وضعه القانوني؛ لهذا يجب مراجعة سياسات تجريم التنقل عبر الحدود، والبحث عن بدائل للاحتجاز.

1-1-3-2: تحديد الضحايا والمهددين بخطر الإتجار وسبل دعمهم لاحقا، مع مراجعة التشريعات الوطنية لضمان توافقها مع الالتزامات الدولية في هذا المجال، وتعزيز سياسات التعاون الثنائي والإقليمي والدولي لمواجهتهما. (Commission Nationale Consultative des Droit de l'homme, 2016, p. 245)

1-1-3-3: مراجعة السياسات التعامل مع الظاهرتين، وتعزيز الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، وبتنسيق جهود بناء السلام، ومن خلال التركيز على مقاربات حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والأمن الإنساني.

1-1-3-4: مراجعة سياسات إدماج المهاجرين واللاجئين، وتلك المتعلقة بمكافحة كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز في المجتمعات المستقبلة؛ من أجل التقليل من مخاطر التهميش والتطرف.

1-2 الالتزامات اتجاه المهاجرين

إن القواعد والمبادئ القانونية الدولية المتصلة بالهجرة؛ أصلها في التشريعات الدولية لحقوق الإنسان أقرت مبادئ؛ كالمساواة والكرامة والعدل والحق في الحماية من كل أشكال التمييز والعنف والاستغلال، والحق في تلبية الاحتياجات الأساسية

وتوفير المستوى المعيشي اللائق (الشمري، 2014، الصفحات 139-140) فلقد تضمنت المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل فرد الحق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة، كما له الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده والعودة إليه (العينين، 2013، صفحة 449) وأمام ارتفاع أعداد المهاجرين طرحت العديد من الإشكاليات المتعلقة بمدى الالتزام بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، (Piotrowicz Ryszard, 2014, p. 280)نذكر منها:

1-2-1 الالتزام بحماية سلامة وكرامة وحقوق الإنسان لكل المهاجرين

التزمت الدول بحماية سلامة المهاجرين وحماية كرامتهم وحقوق الإنسان والحريات الأساسية المقررة لهم في جميع الأوقات، وبغض النظر عن وضعهم من الهجرة؛ كما أقرت بوضع: مبادئ موجهة وغير ملزمة، تتسق مع القانون الدولي فيما يتعلق بمعاملة المهاجرين الذين هم في أوضاع هشة ولا سيما الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وأثنت على المبادئ التوجيهية التي أنجزتها المجموعة العالمية المعنية بالهجرة (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة *A/71/L.1، 2016، صفحة 17).

1-2-2 الالتزام بالتصدي لعوامل حالات النزوح الكبرى والاعتراف بالو اقع المتعدد الأبعاد للهجرة الدولية

أكدت الدول على التعاون وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي من بين أهدافها: القضاء على العوامل المؤدية للنزوح والهجرة، كالفقر المدقع وانعدام المساواة والحق في العيش في سلام ورخاء في أوطانهم (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة *A/71/L.1، 2016، صفحة 14).

كما اعترفت الدول بإسهامات المهاجرين الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذا ستكفل بإدماج جميع جوانب الهجرة في خطط التنمية المستدامة العالمية والإقليمية، والوطنية، (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/71/L.1*، 2016، الصفحات 13-14).

3-2-1 الالتزام بتعزيز الحوكمة العالمية للهجرة وآليات التعاون الدولي

التزمت الدول بتعزيز الحوكمة العالمية للهجرة والتي يقصد بها حسب Ghosh: أنها "نظام شامل ومتكامل للتعاون بين الدول في مجال الهجرة، مبني على أساس الوعي بالاعتماد المتبادل بين مختلف جوانب إدارة الهجرة، ومبني أيضا على المصالح المشتركة والمتبادلة لدول المنشأ في دول المقصد، من أجل تنظيم حركة المهاجرين بطريقة إنسانية وحتى التنبؤ بها".

ويرى البعض أنها: مجهودات مؤسساتية لإدارة الهجرة -على المستوى الوطني أو الثنائي أو الإقليمي أو العالمي -من خلال التركيز على الأسس القانونية والسياسية والعملياتية لهذه الجهود، كما عرفتها المنظمة الدولية للهجرة حوكمة الهجرة: بأنها "نظام المؤسساتي وأطر قانونية وآليات عملية هدفها إلى تنظيم الهجرة وحماية المهاجرين". (Irena, 2014, pp. 409-410)

اعتمدت الدول في تسير الهجرة -بما يتماشى مع خطة عام 2030 – على: آليات التعاون والشراكة الثنائية والإقليمية والعالمية بين الدول، وحتى بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/71/L.1*، 2016، صفحة 15) ؛ من أجل مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وحتى حماية حقوق المهاجرين المهربين (السبكي، 2014، صفحة 134).

3-1 الالتزامات اتجاه اللاجئين

إن عدم استقرار البلدان وكثرة الحروب الأهلية، وحتى التغيرات المناخية تؤدي إلى تحركات كبرى من اللاجئين (Jane, 2012, p. 89)؛ هروبا من أوجه اللاأمن:

كالاضطهاد والاستبداد والتطهير العرقي والحروب والفقر المتعدد الأبعاد، إذ يعرف اللجوء على أنه: "هروب الشخص إلى دولة أخرى بسبب تعرضه للاضطهاد في دولته لأسباب سياسية أو دينية أو قومية. (الخزرجي، 2012، صفحة 479) لذا تشكل مسألة الحماية الدولية للاجئين تحديا كبيرا للدول خاصة المضيفة منها حول: - مسؤولية توفير الحماية الدولية للاجئين (Volker, 2007, p. 495)- ومدى التزامها بالمبادئ والأسس الدولية المتعلقة باللاجئين، فألمانيا مثلا لم تلتزم فعليا بالإعلان أو الاتفاق لأنه يمثل لها مشكلة أكبر اتفاقية اللاجئين1951 (صلاحية، 2018)، من لذا سنذكر أهم ما جاء به الاعلان في هذا المجال:

1-3-1 الالتزام بمعالجة أسباب اللجوء والتمسك بالمبادئ الإنسانية

التزمت بمعالجتها مثل: النزاعات المسلحة والاضطهاد والعنف بما في ذلك الإرهاب، من خلال تسوية النزاعات بالطرق السلمية والحلول السياسية والدبلوماسية، وإرساء أسس تعزيز حقوق الإنسان والحكم الراشد والتنمية المستدامة على الصعيدين الدولي والمحلي (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة *A/71/L.1، 2016، الصفحات 17-18).

1-3-2 الالتزام على العمل بالإطار القانوني اللازم لحماية اللاجئين

جددت الدول التزامها باتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبرتوكولها لعام 1967؛ بوصفهما أساس النظام الدولي لحماية اللاجئين وتقديم المساعدة لهم" (المجيد، و أبو الشمالة فرج محمد، 2009، صفحة 183) وشجعت الدول غير الأطراف للانضمام إليهما، ودعت الدول المتحفظة إلى سحب تحفظاتها، وأكدت الدول على الإطار القانوني اللازم لتعزيز حماية اللاجئين ويجب احترام دولة

اللجوء للحق في التماس اللجوء وعدم الإعادة القسرية وفقا لالتزاماتها بالقانون الدولي للاجئين." (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة *A/71/L.1، 2016، صفحة 18).

1-3-3 التنسيق بين الجهات والفاعلة والتعاون الدولي

إن مواجهة حالات النزوح الكبرى في العالم، "يقتضي الاعتماد على التعاون الدولي لمواجهة الأعباء التي تفرضها حالات النزوح على الموارد الوطنية في البلدان النامية، لهذا تلتزم الدول بتوخي مزيد من الإنصاف في تقاسم الأعباء والمسؤوليات الناتجة عن استضافة ودعم اللاجئين" (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة *A/71/L.1، 2016، صفحة 18)؛ لذا يجب على كل من الدول والمنظمات الحكومية المعنية اعتماد التنسيق الدولي فيما بينها للبحث عن حلول تكفل حماية حقوق الإنسان للاجئين. (المجيد، و أبو الشمالة فرج محمد، 2009، الصفحات 183-188).

لهذا دعت بنود إعلان نيويورك إلى ضرورة تخفيف الإجراءات على الحدود وضمان حصول اللاجئين على الحماية والمساعدة الإنسانية وكفالة احتياجاتهم التعليمية والصحية وحقهم في العودة؛ كل هذا من خلال التنسيق بين مختلف الفواعل الحكومية وغير الحكومية، للبحث عن الحلول المستدامة (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة *A/71/L.1، 2016، الصفحات 19-21).

2- أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي من أجل تبني اتفاقين عالميين حول حماية اللاجئين والمهاجرين في 2018

أكدت الدول في إعلان نيويورك لعام 2016 على الالتزام بتنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، من خلال بدء عملية المفوضات والتشاور بين الدول

والهيئات أو المنظمات الحكومية وغير الحكومية الناشطة في مجال اللجوء؛ بحيث توصلت إلى إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاتفاق عالمي بشأن اللاجئين في 17 ديسمبر 2018. (الأمم المتحدة تقرير المفوض لشؤون اللاجئين، 2018) ، كما أقر هذا الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية في مراكش بالمغرب 2018.

لهذا سوف نستعرض أولا للتحديات التي واجهها المجتمع الدولي وثانيا لأهم النقاط المتعلقة بتبني اتفاق عالمي بشأن الهجرة وفي ثالثا أهم النقاط المرتبطة بتبني اتفاق عالمي حول الهجرة.

2-1 المجتمع الدولي والتحديات

اتفقت الدول في اعلان نيويورك على أنّ: حماية الأشخاص الذين يُجبرون على الخروج والهروب من دولهم، ووجوب دعم البلدان التي تأويهم هما: مسؤوليتَان دوليتان مشتركتان يجب تحمّلهما بصورة أكثر عدلا.

2-1-1 اللجوء والتحديات التي واجهها المجتمع الدولي

أوكل الإعلان للمفوضية مهمّة إعداد الإطار الشامل للاستجابة للاجئين الوارد في الملحق الأول من إعلان نيويورك لوضع اتفاق عالمي بشأن اللاجئين؛ ووضعت المفوضية الميثاق بالتشاور مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين واقترحه المفوّض السامي في تقريره السنوي لعام 2018 المقدّم إلى الجمعية العامة التي اعتمدته بموجب القرار(A/73/12) في17 ديسمبر2018.

2-1-1-1: الأهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

يشكل هذا الميثاق فرصةً فريدةً لتعزيز الاستجابة الدولية لتحركّات اللاجئين الكبيرة (الحالات الطويلة الأمد والجديدة) وله أربعة أهداف رئيسية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،2017) هي: تخفيف الضغوط على الدول المضيفة وبناء قدراتها، وإعادة التوطين في البلدان وتهيئة ظروف العودة للاجئين.

2-1-1-2: مشتملات الاتفاق

يتكون الميثاق العالمي بشأن اللاجئين من قسمَيْن:

- الإطار الشامل للاستجابة للاجئين.
- برنامج عمل يعتمد على الممارسات والتدابير الواجب اتبعها لتفعيل الاعلان

2-1-1-3: تطوير الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

جرى تطويره من خلال ثلاث عمليات مترابطة من خلال المناقشات المواضيعية حول الإطار الشامل للاستجابة للاجئين بمشاركة كل الفاعلين، حول المواضيع الرئيسية التالية:

- المناهج الإقليمية السابقة والحالية للاستجابة للتحركات الكبيرة للاجئين؛
- التدابير الواجب اتخاذها بشأن استقبال اللاجئين وقبولهم؛
- دعم الاحتياجات الملحّة والمستمرة للاجئين والمجتمعات المضيفة؛ والحلول الدائمة.

قامت المفوضية بعد ذلك بإعداد وتعميم مشروع الميثاق العالمي المقترح بشأن اللاجئين؛ وجرت مشاورات رسمية بين شهري فيفري و جويلية 2018، ليقوم عليها النص النهائي الذي اقترحه المفوّض السامي في تقريره السنوي لعام 2018 على الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعتمدته في 17 ديسمبر 2018 بموجب القرار (A/73/12).

2-1-2 الهجرة والتحديات التي واجهها المجتمع الدولي

أشار الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة السيد: **بيتر ساذرلاند** في تقريره المحال للجمعية العامة إلى برنامج عمل وتوصيات من أجل تحسين إدارة الهجرة من خلال التعاون الدولي (مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة A/71/728، 2017) ومواجهة أهم التحديات والمشاكل التي تشكلها الهجرة؛ إذ يجب البحث عن حلول عادلة وعملية للمشاكل التي تواجهها جميع الدول وسوف نتطرق في النقاط التالية:

2-1-2-1: برنامج العمل

اقترح الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة، خريطة طريق تتمحور حلول ثلاث علاقات أساسية هي: (التزامات الدول إزاء المهاجرين، الالتزامات بين الدول، الالتزامات بين الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة) وأولويات خمس في مجال السياسات (إدارة حركات النزوح المتصلة بالأزمات وحماية المهاجرين المعرضين للخطر، تهيئة الفرص لتنقل اليد العاملة والمهارات، كفالة الهجرة المنظمة بما في ذلك حق العودة، تعزيز إدماج المهاجرين، تعزيز القدرات في مجال الهجرة) لكي تشكل الأساس الذي يبنى عليه التعاون الدولي والاتفاق العالمي للهجرة بحلول 2018 (مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة A/71/728، 2017، صفحة 10).

التزامات الدول إزاء المهاجرين

أكد الممثل الخاص المعني بالهجرة على الالتزامات الواجبة التنفيذ من قبل الدول؛ لاسيما الوعد بتسيير هجرة منظمة وآمنة ونظامية ومسؤولة وذلك عن طريق: (حماية المهاجرين، ومنحهم فرص الهجرة بشكل قانوني وآمن، وكفالة تمكينهم بعد الهجرة (مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة A/71/728، 2017، صفحة 10).

الالتزامات بين الدول

انطلاقا من اقتناع الدول بالمسؤولية المشتركة؛ يتعين على الدول أن تتفق على كيفية معالجة الهجرة وحركات النزوح، بعد أن فشلت في البحث عن الحل المستدام للمشكلة باستعمال الردع مع المهاجرين، وأقرت الدول بضرورة توفير المسارات القانونية للهجرة وتحديد من يحتاجون إلى الحماية الدولية (مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة A/71/728، 2017، الصفحات 15-16).

تعتبر الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، ضمانة لمراقبة الدول لكل من يدخل إليها وبأي شروط وهي فرصة لكبح الهجرة غير النظامية وتيسيرا لعودة مواطنيها، ومن الأولويات المستمرة للدول هو تحسين التعاون في مجال الحد من الهجرة غير النظامية وتفكيك الشبكات الإجرامية المرتبطة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وضرورة بناء الحوكمة الرشيدة للهجرة من خلال المشاركة القمة للقاعدة من القاعدة للقمة (مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة A/71/728، 2017، الصفحات 18-19) .

الالتزامات بين الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة

ليست الدول هي الوحيدة المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالهجرة هناك أيضا الروابط الأسرية وشبكات الشتات هي أيضا من بين الدوافع المسببة لجزء كبير من الهجرة الدولية، إذ يمكن للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني أن يساهموا في إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المهاجرين.

2-1-2-2: التوصيات

قدم المقرر الخاص المعني بالهجرة مجموعة من التوصيات الهامة (مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة A/71/728، 2017، الصفحات 20-40) المرتبطة بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة سنلخصها في النقاط التالية:

- وضع مبادئ موجهة عالمية فيما يتعلق بحماية المهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم الأطفال المهاجرون.
- تهيئة الفرص لتنقل اليد العاملة والمهارات وتنظيمها.
- تحسين الحصول على المعلومات والتأشيرات ووضع مبادئ عالمية بشأن العودة والسماح بالدخول مجددا وإعادة الإدماج.
- تعزيز القدرات وحتى النقاش الوطني واتساق سياسات المتعلقة بالهجرة.
- تعزيز قيادة الأمم المتحدة وقدراتها فيما يتعلق بشؤون المهاجرين.

تبني اتفاق عالمي بشأن اللاجئين في 2018

إن وضع إطار شامل للتعامل مع اللاجئين كل حسب حالته؛ يبنى على أساس التعاون الدولي والمسؤولية المشتركة، هو بمثابة جزء جوهري في الاستجابة الإنسانية العامة التي أظهرتها الالتزامات الدولية المكرسة بموجب هذا الإعلان سنفصلها فيما يلي:

2-2-1 الاستقبال والسماح بالدخول

تعهدت الدول المستقبلة بالاستقبال والسماح بالدخول، (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة *A/71/L.1، 2016، الصفحات 24-25) بالتعاون مع كل الفواعل المتخصصة من أجل احترام ما يلي:

2-2-1-1: وضع تدابير تحديد الهوية وتهيئة ظروف الاستقبال للجميع.

2-2-1-2: تقييم وتلبية احتياجات اللاجئين الأساسية وتسهيل إمكانية الوصول إليها.

2-2-1-3: تسجيل كل ملتمس للحماية كلاجئ؛ وتكريس حق العودة.

2-2-1-4: وضع ضمانات قانونية للحفاظ على الطابع المدني والإنساني للمخيمات.

2-2-2 دعم الاحتياجات العاجلة والمستمرة للاجئين والبلدان المضيفة

أقرت الدول الأطراف بالتحديات التي تشكلها لكل من الدول المضيفة واللاجئين، وهذا ما يتطلب دعم وتنسيق يرتكز على ما يلي (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة *A/71/L.1، 2016، الصفحات 25-27):

2-2-2-1: التعاون والتنسيق بين كل الفواعل لتغطية الاحتياجات الإنسانية في التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.

2-2-2-2: تعاون الدول المضيفة مع مفوضية اللاجئين وغيرها؛ من أجل وصول المساعدات الإنسانية للاجئين بسرعة وأمان وفقا للمبادئ الإنسانية.

2-2-2-3: تقديم الدعم للدول والمجتمعات المضيفة؛ من خلال تقييم المخاطر وترتيب أولويات.

2-2-3 إيجاد الحلول

لقد أدركت الدول بضرورة البحث عن حلول الدائمة، التي يعد تأمينها أحد الأهداف الرئيسية للحماية الدولية؛ لهذا اعتمدت مجموعة من الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي: (مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة A/71/728، 2017، الصفحات 27-30)

2-2-3-1: العودة الطوعية إلى الوطن بشكل كريم وآمن ومستديم وإيجاد حلول داعمة لإعادة التوطين في الدول المنشأ.

2-2-3-2: تلتزم الدول المضيفة مع مراعاة قدراتها والتزاماتها القانونية الدولية، بمنح الحماية الدولية للاجئين وتمكينهم وتعزيز الفرص أمامهم.

2-2-3-3: على الدول الثلاث المعنية ضمان: الإجلاء الطبي، الدخول لدواع إنسانية، ولم شمل الأسر، وهجرة ذوي المهارات والتعليم.

2-3 تبني اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية في 2018

نجح المجتمع الدولي في تبني اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية بمراكش بالمغرب سنة 2018، لذا سنتناول أولا سياقه ثانيا محتوياته.

2-3-1 سياق الاتفاق العالمي

التزمت الدول بإطلاق مفاوضات حكومية دولية توصلت إلى اعتماد اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية؛ يتضمن: "مجموعة المبادئ والالتزامات والتفاهمات بين الدول الأعضاء بشأن الهجرة الدولية بجميع أبعادها، من أجل حوكمة عالمية وتعزيز التنسيق والتعاون الدولي الشامل بشأن المهاجرين وجوانب الهجرة، كالمساعدة الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بحقوق الإنسان، بحيث يسترشد هذا الاتفاق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وكذلك الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية المعتمد في أكتوبر 2013"، كما سلمت الدول بالمحاور الرئيسية التالية (مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/71/L.1*، 2016، الصفحات 30-32)التي قادت إلى هذا الاتفاق :

2-3-1-1: اعتراف الدول بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في التنمية الشاملة والمستدامة على الدول الثلاث.

2-3-1-2: التعاون الدولي من أجل كفالة الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية والكريمة للمهاجرين وفقا لأحكام القانون الدولي.

2-3-1-3: الاهتمام بالمبادرات والسياسات المتعلقة بالهجرة ذات الطابع الشامل في تحديد أسباب الظاهرة وفي تقديم الحلول.

2-3-2 محتويات الاتفاق العالمي

لقد حددت الدول مشتملات الاتفاق العالمي على سبيل المثال لا الحصر مجموعة من النقاط (مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة A/71/728، 2017، الصفحات 32-34) هي:

2-3-2-1: العلاقة المتبادلة بين الهجرة والتنمية

الهجرة والتنمية لهما علاقة وطيدة في البلدان المنشأ والعبور والمقصد، هذا ما أقرت به خطة التنمية المستدامة 2030؛ فمعالجة أسباب الهجرة يكون من خلال تعزيز الجهود في مجال التنمية والقضاء على الفقر ومنع نشوب النزاعات وحلها.

2-3-2-2: التعاون في إدارة الهجرة

يتم العمل على تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن وقانوني ومتسم بالمسؤولية؛ هذا من خلال تنفيذ سياسات مخطط لها، توسيع نطاق التعاون الدولي لتحسين إدارة الهجرة الدولية، وفقا لإحصائيات دقيقة، ورغم ذلك أغلقت إيطاليا حدودها في وجه سفن المهاجرين ورفضت مالطا استقبال الحالات الطبية وتم تجفيف طريق اليونان بالاتفاق الأوروبي التركي 2016. (بريتشيت، 2018)

2-3-2-3: الحماية الفعالة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين

الحماية الفعالة تعد من المسائل الجوهرية التي أشار إليها الاعلان؛ والمرتكزة على التعاون لمراقبة الحدود مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان أثناء التعامل مع الظاهرة، وحتى والاعتراف بحق المهاجرين في العودة.

وأخيرا جرى إعداد الاتفاق العالمي عن طريق بدء المراحل التالية: من المشاورات والتقييم ثم مفوضات حكومية دولية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

A/RES/71/280، 2017، الصفحات 01-09) بين كل الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية وأعتمد فعلا بمراكش بالمغرب في 2018، (ماعدا الجزائر وليبيا امتنعتا على التصويت) (المنظمة الدولية للهجرة والاسكوا، 2020، صفحة 111)

الخاتمة:

تعتبر مسألة ضمان الحماية الدولية لحقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، من التحديات والمسؤوليات المشتركة لكل من الدول والمنظمات الدولية؛ لهذا تم تبني إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام 2016 واعتماد اتفاقين عالميين خاصين بالهجرة واللجوء في 2018، رغم امتناع بعض الدول عن التصويت والمصادقة عليهما لتعارض ذلك مع مصالحها، ومن خلال هذه الوثائق **نستنتج النقاط التالية**:

أن انخفاض مستويات التمكين والانتفاع من حقوق الإنسان، وتدهور الأمن الإنساني في بلدانهم المنشأ والعبور تدفع للهجرة واللجوء؛ لذا يجب حث الدول على تحمل مسؤولياتها القانونية والإنسانية والعمل على ترقيتها.

ضرورة العمل على توحيد الجهود الإقليمية والدولية؛ بشكل يمكن المهاجرين واللاجئين من الوصول إلى الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوقهم في كل مراحل الهجرة واللجوء.

يجب العمل على أنسنة وحوكمة سياسات الهجرة وفقا لمقاربة حقوق الانسان ومن أجل إدارتهما بطريقة آمنة ونظامية.

أبرزنا أهم الالتزامات العالمية المشتركة وغير المشتركة بين الفئتين والمكرسة لأهم المبادئ والأسس التي تلتزم بها الدول لتوفير الحماية الدولية للمهاجرين واللاجئين والتي توصلت إلى تبني الاتفاقين العالميين وفقا لمعايير الحوكمة العالمية للهجرة، **لهذا نقترح**

على الدول:

تبني مجموعة الأسس والمعايير المعتمدة في الإعلان والاتفاقين العالميين والمتعلقة: بتحسين ظروف الاستقبال والتكفل باحتياجات الفئات الهشة؛ بشكل يضمن صون سلامتهم وكرامتهم وأمنهم في جميع مراحل الهجرة واللجوء.

معالجة أسباب الظاهرتين من منظور حقوق الانسان، مع التنسيق والتعاون بين كل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، لأنه من الواجب على الدول الإقرار بتقاسم المسؤوليات المشتركة عن استضافة اللاجئين والمهاجرين الذي يعد من صميم نظام الحماية الدولية .

وأخيرا الممارسات المستقبلية للدول هي الوحيدة الكفيلة بالإجابة عن مدى نجاعة تبني اتفاقين عالميين من أجل التعامل الشامل والرشيد مع ظاهرتي الهجرة واللجوء، في ظل المنطق الانتقائي التقيدي والأمني الذي تنتهجه الدول في التعامل مع الظاهرتين.

قائمة المصادر والمراجع

Commission Nationale Consultative des Droit de l'homme. (2016). *La lutte Contre La traite et L'exploitation des etre Humains*. PARIS: Direction de l'information légale et administration.

Irena, O. (2014). Institutions et Processus Migratoires Mondiaux. Dans O. Brian, *le droit international de la migration.* québec CANADA: YVON Blais.

Jacqueline, B. (2014). femmes, enfants et autres Groupes de migrants marginalisés. Dans O. Brian, *Le droit internatioanl de la migration.* Québec, Canada: éditions YVON BLAIS.

Jane, M. (2012). *Climate Change, Forced Migration, and international law* (Vol. First published). United Kingdom: Oxford University Press.

MARTENS Jérome, N. J.-F. (2012). la consolidation du devoir d'assistance des états envers les mineurs en sejour irrégulier. *Revue Trimestrielle des droit de l'homme*.

Piotrowicz Ryszard, R. J. (2014). Cross, traite des personnes et trafic illicite de migrants. Dans O. B. Autres, *le droit international de la migration.* Québec, Canada: YVON Blais.

Volker, T. (2007). Freedom From Fear: Refugees, The Broader Forced Diplacement Context and The Underlying international protection regime. Dans C. Vincent, *Mondialisation, Migration et droits de l'homme: le Droit International en question* (Vol. 2). Bruxcelles, Belgique.

ابراهيم زروقي. (2017). *الهجرة السرية والأمن القومي دراسة في الانعكاسات واستراتيجية المواجهة (المجتمع الجزائري أنموذجا)*. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

الأمم المتحدة تقرير المفوض لشؤون اللاجئين. (2018). *الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين*. نيويرك.

الصرفندي طارق عبد المجيد،، و أبو الشمالة فرج محمد. (2009). *حقوق الانسان* (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الخليج وصناع الحياة.

المنظمة الدولية للهجرة والاسكوا. (2020). *تقرير الهجرة الدولية لعام 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية*. بيروت لبنان: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من https://publications.unescwa.org/projects/srim/sdgs/pdf/ar/Situation-Report-Migration-2019.pdf

دالين صلاحية. (10 08, 2018). *ميثاق الأمم المتحدة للهجرة.. ماذا يعني لألمانيا؟* تم الاسترداد من المهاجر نيوز:
https://www.infomigrants.net/ar/post/13819/%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D9%84%D

سارة بريتشيت. (10 10, 2018). *سياسات الإغلاق الأوروبية في وجه طالبي اللجوء تقدح في قيم حقوق الإنسان.* تم الاسترداد من المرصد الأورومتوسطي لحقوق الانسان:
https://euromedmonitor.org/ar/article/2608/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D

سعيد محمد مصباح. (2018). *جريمة تهريب المهاجرين دراسة مقارنة* (المجلد الطبعة الأولى). مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع.

سهيل حسين الفتلاوي. (2017). *موسوعة القانون الدولي -حقوق الانسان* (المجلد الطبعة الأولى). الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

ضحى نشأت الطالباني. (2015). *الإلتزام بدراسة طلبات اللجوء على الصعيد الدولي.* الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عباس فاضل الدليمي. (2017). *الموسوعة الميسرة في حقوق الإنسان- حقوق جميع الأشخاص من الاختفاء القسري- حقوق الاجئين والمهجرين-* (المجلد الطبعة الأولى). الأردن عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

عدنان داود الشمري. (2014). *الحماية الدولية لحقوق العمال المهاجرين و أفراد أسرهم.* مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

عروبة خزار الخزرجي. (2012). *القانون الدولي لحقوق الانسان* (المجلد الطبعة الثانية). الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/71/280. (17 4, 2017). طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الأمنة والمنظمة والنظامية.

محمد ماهر أبو العينين. (2013). *الحقوق والحريات العامة وحقوق الانسان* (المجلد الطبعة الأولى). مصر: المركز القومي للاصدارات القانونية.

محمد مدحت غسان. (2013). *الحماية الدولية لحقوق الانسان*. عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة A/71/728. (03 2, 2017). المتضمنة تقرير الممثل الخاص المعني بالهجرة المحال للجمعية العامة للأمم المتحدة.

مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/71/L.1*. (19 9, 2016). الاجتماع الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين. *بعنوان: إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين*. نيويورك، أمريكا.

هاني عيسوي السبكي. (2014). *الاتجار بالبشر دراسة وفقا للشريعة الاسلامية وبعض القواعد القانونية الدولية والوطنية* (المجلد الطبعة الأولى). الأردن ، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.